

دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق

المصالحة الوطنية

عصام الأطرش

قسم علم الجريمة والقانون، كلية القانون، جامعة الاستقلال

Esam_al_atrash@yahoo.com

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية، وسعت لتحقيق هذا الهدف من خلال ثلاثة محاور؛ الأول: يتعلق بمعوقات لجنة المصالحة المجتمعية، والثاني بالآليات لجنة المصالحة المجتمعية، والثالث بمعززات لجنة المصالحة المجتمعية، و استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة موضوع الدراسة، إلى جانب إجراء دراسة ميدانية للتعرف إلى دور لجنة المصالحة المجتمعية في تحقيق المصالحة الوطنية، وذلك من خلال تصميم استبانة تعكس استجابات القانونيين والسياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: أن المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية أكبر من الآليات أو المعززات التي تحفزها لأداء مهامها، كما أظهرت الدراسة أن أبرز المعوقات تكمن في غياب الإرادة السياسية ومحدوديتها، وقلة الإمكانيات المادية المخصصة لعمل اللجنة، ويعدّ تعويض الضحايا وضمان عدم تكرار الانتهاكات أبرز آليات لجنة المصالحة المجتمعية، بينما يعدّ اختيار أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية على وفق اعتبارات الكفاءة والقبول المجتمعي - أبرز المعززات.

وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أبرزها: ضرورة توفير مخصصات مالية من موازنة الحكومة الفلسطينية لملف لجنة المصالحة المجتمعية وتعويض الضحايا، وضرورة إعادة تشكيل أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية على وفق اعتبارات الكفاءة والقبول المجتمعي وليس لاعتبارات فصائلية، كما أوصت الدراسة بضرورة وقف خطابات الكراهية والتحريض الإعلامي.

الكلمات الدالة: لجنة المصالحة المجتمعية، المصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية.

المقدمة

إن العدالة الانتقالية ظهرت على الساحة العالمية بعد وقت قصير من الحرب العالمية الثانية، عندما تمت محاكمة النازيين ومعاقبتهم، والذي أصبح يعرف باسم "محاكمات نورمبرج" بسبب جرائمهم ضد الإنسانية في أثناء المحرقة، وبينما لا يزال الجدل يلوح في الأفق بخصوص صحة المحاكمات وعدالتها، فإنه لا يمكن إنكار أن العملية في نورمبرج كانت سابقة في المجتمع الدولي آنذاك ولا تزال حتى اليوم، بما لا يسمح لأية دولة أن ترتكب أعمالاً شنيعة. وفي النصف الثاني من القرن العشرين، جعلت الصراعات الدموية التي اجتاحت إفريقيا والبلقان العدالة الانتقالية بشكل متزايد جزءاً لا يتجزأ من التنمية الدولية، فقد كان على الدول والخبراء الذين يساعدون الدول على التعافي، النظر في كيفية العيش مع شياطين الماضي إلى جانب النظر في التنمية الاقتصادية والسياسية¹.

وبعد تطبيق العدالة الانتقالية أمراً هاماً وضرورياً داخل المجتمعات والدول التي شهدت نزاعات مسلحة وحروباً أهلية، أو تخضع لحكم عسكري أو أنظمة استبدادية، حتى تعود إلى الحكم المدني، وتتحول نحو الديمقراطية، ولكن واقع الحكومات في أوضاع ما بعد النزاعات، أملى عليها احتياجات أخرى، كنزع سلاح الجماعات المقاتلة، وتفاذي جر المجتمعات إلى نزاعات قد يطول أمدها، فتنهار بناها ومؤسساتها، ما قد يدفع بها إلى اتخاذ إجراءات أخرى عدا تلك المتعلقة بتطبيق العدالة الجزائية بحذافيرها، بل اللجوء إلى تطبيق آليات العدالة التصالحية للإسراع في عملية الانتقال، وبالتالي الحفاظ على استقرار المجتمعات ودفع عجلة الديمقراطية وإعادة البناء².

وبناء على ذلك، فإن التعددية السياسية والفكرية في أي مجتمع تعدّ من الظواهر الإنسانية السليمة في المجتمعات الديمقراطية، فمن حق أي حزب أو تيار سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أن يكون له تعبيره المنظم، سواءً أحدث هذا التعبير تأثيراً أم لم يحدث، ولكن ما شهده عام 2006 على الصعيد الفلسطيني الداخلي من مفاجأة الانتخابات البرلمانية، التي أعطت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أكثرية مقاعد

¹ Jared bell, Understanding Transitional Justice and its two major dilemmas, *Journal of Interdisciplinary Conflict Science*, vol 1, issue 2, (November 2011), p. 2

² بو بكر صبرينة، تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، عدد 1، إصدار 2، 2015، ص

المجلس التشريعي الفلسطيني، وأعطت المقاومة من خلال ذلك، شرعية إضافية، هي شرعية صناديق الانتخاب، وما انتهى إليه العام من وصول العلاقة بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء، وبين حماس وحركة فتح إلى حافة الانفجار الشامل، وقد أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس على إثرها تكليف حماس بتشكيل الحكومة الفلسطينية، وفي 21 شباط/فبراير 2006 كلف الرئيس عباس إسماعيل هنية رسمياً بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

وإثر ذلك، ترسخ الانفصال السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى الحصار على قطاع غزة، والعدوان الإسرائيلي على غزة، وما خلفه من مجازر بشعة، حرك الشعور الفلسطيني بضرورة التوصل لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، وعليه فقد اجتمعت الأطراف الفلسطينية في غير مكان وغير وقت للتوصل إلى الحلول المناسبة، وبغير من مبادرة محلية وإقليمية وعربية ودولية، لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، وتحقيق المصالحة الفلسطينية، إلا أن ذلك كله لم ينجح حتى هذه اللحظة.

إشكالية الدراسة

في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني منذ عام 2007 بين حركتي فتح وحماس، وما خلفه من انقسام جغرافي واجتماعي بين قطاع غزة والضفة الغربية، وبين مكونات النسيج الاجتماعي الفلسطيني، خصوصاً ما خلفته الأحداث الدامية في غزة إثر الاقتتال الداخلي بين الحركتين في القطاع، فقد أشار تقرير صادر عن المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث تسببت بقتل 585 شخصاً، بينهم 47 امرأة و 45 طفلاً، وإصابة 2220 شخصاً، إلى جانب ما رافقها من انتهاكات لحقوق الإنسان كانتهاك الحق في الحياة، وتنفيذ عقوبة الإعدام خارج نطاق القانون والقضاء، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، وقمع الحريات العامة، وإغلاق الجمعيات والمؤسسات الأهلية³.

ونتيجة لذلك، فقد انبثق عن اتفاق القاهرة بين حركتي فتح وحماس عام 2011 لجنة المصالحة المجتمعية، والتي هدفت إلى نشر ثقافة التسامح والمحبة والمصالحة والشراكة السياسية، والعيش المشترك، وحل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام — بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع برنامج لتعويض

³ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان لسنة 2007

المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً، ووضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة، وتأمين الموازنات اللازمة لدعم إنجاز مهمة اللجنة من خلال صندوق وطني يمول عربياً، والإشراف على المصالحة الاجتماعية.

وعليه فإنَّ إشكالية الدراسة تكمن في الإجابة عن التساؤل الرئيس التالي:

ما دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية؟

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما معوقات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية؟
- ما آليات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية؟
- ما معززات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية؟
- ما طبيعة لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية من حيث الهيكلية والرؤية والآليات؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في الآتي:

- كونها من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية ودورها في تحقيق المصالحة الوطنية.
- ستسهم في إغناء المكتبة الفلسطينية والعربية بمعطياتٍ عن هذا الموضوع وحقائقه.

- ستشكل نموذجاً للباحثين حول هذا الموضوع من خلال تحديدها للمعوقات والآليات والمعززات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية.

أما من الناحية العملية، فتكمن أهمية هذه الدراسة في الآتي:

- ستساعد أصحاب اتخاذ القرار والقائمين على ملفات إنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الفلسطينية، في التعرف إلى المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية.

- ستحدد الآليات المناسبة لعمل لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية.

- ستحدد المعززات التي يمكن من خلالها أن تحقق لجنة المصالحة المجتمعية أهدافها.

أهداف الدراسة

ستحاول هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى معوقات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية.

- تحديد آليات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية.

- تحديد معززات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية.

- التعرف إلى الطبيعة القانونية للجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية المنبثقة عن اتفاق القاهرة عام 2011.

- تبيان بعض التجارب العربية والإقليمية والدولية في مجال تحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.

- التعرف إلى مفهوم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والمصطلحات المرتبطة بهما.

مفهوم العدالة الانتقالية

يعد مفهوم العدالة الانتقالية حلقة الوصل بين مفهومين عموميين هما: الانتقال أو التحول، والعدالة. وقد أشار تعريف الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية إلى أنها " مجموعة كاملة من العمليات والآليات المرتبطة بمجتمع للتصالح مع إرث انتهاكات الماضي على نطاق واسع، من أجل ضمان المساءلة وخدمة العدالة وتحقيق المصالحة"، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على حد سواء مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية أو عدم وجودها مطلقاً ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانها معا⁴.

يتضح من تعريف الأمم المتحدة للعدالة الانتقالية أنها رسخت المعالم الرئيسية للعدالة الانتقالية وحددتها والتي تفرض ضرورة احترام سيادة القانون خلال فترات ما بعد الصراع، كما يلاحظ من هذا التعريف أن آليات العدالة الانتقالية قد تكون قضائية أو غير قضائية على حد سواء، وهو ما يفتح المجال لأن يكون هنالك توسع في الآليات والوسائل التي يتم من خلالها الوصول إلى مفهوم العدالة الانتقالية، ولعل لجان المصالحة المجتمعية إحدى أهم وسائلها وآلياتها غير القضائية.

كما عرفها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأنها " مجموعة التدابير القضائية وغير القضائية التي قامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتتضمن هذه التدابير الملاحظات القضائية ولجان الحقيقة وبرامج الضرر وأشكالاً متنوعة من إصلاح المؤسسات " ⁵.

ووفقاً للمركز الدولي للعدالة الانتقالية الذي أشار إلى أنه في أعقاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فإنّ الضحايا يتمتعون بحقوق راسخة في رؤية معاقبة الجناة، ومعرفة الحقيقة، والتعويض عن خسائرهم ومعاناتهم، ويوضح المركز - كذلك - أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تؤثر في الضحايا المباشرين فحسب، بل في المجتمع كله، إلى جانب الوفاء بهذه الالتزامات، ويتعين على الدول أن تضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات⁶.

⁴ United nations. United nations approach to transitional justice. New York. 2010 . p2 .

⁵ الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية على الموقع الإلكتروني <https://www.ictj.org> شوهد في 2018/12/10

⁶ Bell, p. 3 .

يتضح مما سبق أن المركز الدولي للعدالة الانتقالية قد أكد على أهمية ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في رؤية الجناة في أثناء تنفيذ العقوبة بحقهم، وهو ما يمكن تفسيره وفقاً لنظرية الردع للعالمين " بيكاريا وبنثام " بضرورة أن تحقق العقوبة أهدافها وهي الردع العام والردع الخاص وتحقيق العدالة، حيث يعزز تنفيذ العقوبة بحق الجناة ضمان عدم تكرار تلك الانتهاكات، وبالتالي يعدّ تنفيذ العقوبة بحق الجناة منتهكي حقوق الإنسان أفضل وسيلة لضمان عدم الانتهاك مرة أخرى، أما إذا أفلت الجناة من العقاب فإنها ستكون مدعاة للمسؤولين الجدد لانتهاك حقوق الإنسان مرة أخرى.

أما القانون الأساسي التونسي عدد 53 لسنة 2013م، المؤرخ في 24 ديسمبر 2013م، فقد عرّف في الفصل الأول العدالة الانتقالية بأنها " مسار متكامل من الآليات والوسائل المعتمدة لفهم ماضي انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها بكشف حقيقتها، ومساءلة المسؤولين ومحاسبتهم عنها، وجبر ضرر الضحايا ورد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات عدم تكرار الانتهاكات والانتقال من حالة الاستبداد إلى نظام ديمقراطي يسهم في تكريس منظومة حقوق الإنسان"⁷.

أما مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في اليمن، فقد عرّف العدالة الانتقالية في المادة الثانية منه بأنها "مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذ لمواجهة الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان خلال الفترة الزمنية المحددة بهذا القانون، بغية جبر ضرر الضحايا ومنع تكرار الأفعال الماسة بحقوق الإنسان في المستقبل"⁸.

أما في مصر، فقد عرّف المستشار عادل ماجد، العدالة الانتقالية بأنها "مجموعة من التدابير والإجراءات القضائية وغير القضائية، يتم الاضطلاع بها خلال مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير 2011م، للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظام السابق، وخلال فترة تغيير هذا النظام، وهي ترمي أساساً إلى القصاص العادل للضحايا، وجبر الأضرار التي

⁷ الفصل الأول من القانون الأساسي التونسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013
⁸ مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية اليمني سنة 2013 على الموقع الإلكتروني <https://yemenpress.com> شوهد في 2018/12/11

لحقت بهم وبذويهم، وإصلاح مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلى صميم مرحلة الديمقراطية ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات"⁹.

نرى أن آليات العدالة الانتقالية، كما أشار إليها المستشار عادل ماجد، قد اقتصر على التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان خلال فترة النظام السابق وخلال فترة تغيير النظام، ولكننا نرى أن العدالة الانتقالية يجب أن تستمر حتى يستقر النظام السياسي في الدولة، فقد أشارت عديد من التقارير إلى وجود انتهاكات لحقوق الإنسان بعد تولي المجلس العسكري للحكم في فترة انتقالية، ففي تقرير لمنظمة العفو الدولية عام 2011م، اتهمت فيه المجلس العسكري في مصر بممارسة العنف الوحشي ضد المواطنين أكثر من العنف في ظل النظام السابق، وعليه فإننا نفضل أن يشمل مفهوم العدالة الانتقالية انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبت في ظل النظام السابق وخلال فترة تغييره، وبعد تغييره إلى أن يستقر النظام السياسي وتحقق المصالحة الوطنية في الدولة.

كما تمت الإشارة إلى أن العدالة الانتقالية مجموعة واسعة من المناهج التي قد تستخدمها الدول للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان، وتشمل الآليات القضائية وغير القضائية، كما تشمل آليات العدالة الانتقالية سلسلة من الإجراءات أو السياسات التي يمكن سنها في مرحلة الانتقال السياسي من العنف والقمع إلى الاستقرار الاجتماعي¹⁰. وبعد استعراض تعريف العدالة الانتقالية من الناحية التشريعية والفقهية فإنه يتضح أنه يوجد الكثير من الغموض حول مفهوم العدالة الانتقالية، ونعتقد - وفقاً لذلك - عدم وجود تعريف دقيق للعدالة الانتقالية، وإنما يختلف هذا المفهوم من مجتمع إلى آخر وفقاً لظروف كل مجتمع وما تقتضيه متطلباته، وبالتالي فليس ممكناً أن نتعامل مع مفهوم واحد للعدالة الانتقالية يناسب المجتمعات كافة، وإنما يمكن أن نستنتج بعض العناصر المشتركة والرئيسية التي أجمعت عليها معظم التعريفات على النحو التالي:

- وجود انتهاكات لحقوق الإنسان.
- للعدالة الانتقالية آليات قضائية وغير قضائية.
- تهدف العدالة الانتقالية إلى جبر الأضرار وتعويض الضحايا.

⁹ عادل ماجد، منظمة شاملة العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، *مجلة السياسة الدولية*، عدد 192، 2013، القاهرة، ص44

¹⁰ Cobban, H. *AMNESTY AFTER ATROCITY: Healing Nations after Genocide and War Crimes*, (Boulder: Paradigm Publishers, 2007), P. 23

- للعدالة الانتقالية أهداف مستقبلية تتمثل في الحفاظ على المصالحة الوطنية وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

معوقات العدالة الانتقالية

تكمن أبرز المعوقات المتعلقة بتطبيق العدالة الانتقالية بالمعوقات التي تتعلق بالوصول إلى الحقيقة، والمعوقات التي تتعلق بالواقع في مقابل التطلعات.

أولاً: المعوقات المتعلقة بالوصول إلى الحقيقة:

بغض النظر عن آلية العدالة الانتقالية التي يستخدمها المجتمع، فيجب أن يكون هنالك اعتراف بما حدث، وهذا ينطوي على فتح الحقيقة ومناقشتها، أو ما يسميه كل من (Stone ، Patton ، Heen ، 1999) محادثة "ماذا حدث؟" التي يجادلون فيها، وهي: أين يقضي الناس، أو الذين خرجوا للتو من الصراع - الكثير من أوقاتهم، في محاولة تقويم ما حدث ومن يقع عليه اللوم، ويعرض Stone (1999) خطأين يقعان داخل المحادثة التي أثرت على صلة بالحقيقة فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، الأول هو افتراض الحقيقة، فإننا غالباً ما نفشل في التساؤل عن افتراض واحد بسيط، والذي يبني موقفنا الكامل في المحادثة (أنا على حق، وأنت على خطأ)¹¹، والثاني هو إطار اللوم، يجادلون بأن المحادثات الأكثر صعوبة تركز اهتماماً كبيراً على من يقع اللوم عليه في الفوضى التي تم إنشاؤها، كما يجادل (stone، 1999) بأن الحديث عن الخطأ يشبه الحديث عن الحقيقة، فهو ينتج خلافات وإنكاراً وقليلاً من التعلم، كما أنه يثير المخاوف من العقاب، ويصرّ على إجابة واحدة، كما أنه لا أحد يريد أن 'يُلام، خاصة بشكل غير عادل، لذا فإن طاقاتها تذهب للدفاع عن أنفسنا بدرجة أكبر من الإسهام في كشف الحقيقة .¹²

¹¹ Stone, D., Patton, B., & Sheen, S. *Difficult Conversations: How to Discuss what Matters Most*. (New York: Penguin, 1999), p. 13

¹²Stone et al, p. 12.

ثانياً: المعوقات المتعلقة بالواقع مقابل التطلعات:

الواقع مقابل التوقعات، ومرة أخرى، فإن واقع العمليات والآليات الانتقالية هو أنها ليست مثالية، ومكلفة للغاية، وربما يصعب تنفيذها بالفعل، وغالبا ما يكون هناك الكثير من الأهداف المرتبطة بالعدالة الانتقالية، فمن الممكن أن يتم تخصيص الوقت أو الموارد الكافية للوصول إلى تلك الأهداف، كما يؤكد (Mobekk, 2005) أن السلام والمصالحة يتطلبان المزيد من الوقت والجهد أكثر من أي وقت محدود من المحاكمة، من خلال ما يمكن للجنة الحقيقة أو العملية التقليدية تحقيقها، وتعدّ جنوب إفريقيا مثالا رائعا، حيث كان هذا هو الحال¹³.

ويمكننا من خلال ذلك إبراز عديد من معوقات العدالة الانتقالية التي تم التطرق إليها سابقا على النحو التالي:

- العدالة الانتقالية مكلفة للغاية.
- العدالة الانتقالية لا يمكن أن تعتبر مثالية.
- يصعب تنفيذ آليات العدالة الانتقالية فعليا.
- من الممكن ألا يسمح الوقت بتحقيق أهداف العدالة الانتقالية.
- العدالة الانتقالية بحاجة إلى جهد كبير.

آليات العدالة الانتقالية

لم تجمع أي من التشريعات أو الآراء الفقهية على آليات محددة للعدالة الانتقالية، وبالتالي يجب على كل مجتمع أن يقرر النهج الانتقالي الذي يعمل بالشكل الأفضل لتجاوز قضايا الماضي والحاضر.

أولاً: المحاكمات: يمكن أن تتم المحاكمات أو المحاكم على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، وهي مصممة لمقاضاة الجناة ومعاقبتهم على جرائمهم، ويمكن للدول القادرة سياسيا واقتصاديا أن تجري محاكماتها

¹³ Mobekk, E. *Transitional Justice In Post-Conflict Societies*. In A. Ebnother & P. Fluri (Eds.), *Approaches to Reconciliation' in After Intervention: Public Security Management in Post-Conflict Societies - From Intervention to Sustainable Local Ownership*. (Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed, 2005), p.34.

أو محاكمها على الصعيد المحلي، في حين أن الدول التي لا تستطيع ذلك، فعليها اللجوء إلى المجتمع الدولي، والمؤيد الرئيسي لأولئك الذين يدعمون المحاكمات هو أنهم يخلقون شعوراً بالمساءلة، وتكون المحاكمات بوصفها رادعاً لانتهاكات حقوق الإنسان، رادعاً للأخريين محلياً ودولياً¹⁴.

ثانياً : لجان تقصي الحقائق : وهي تجمعات عامة حيث يعترف الجناة بجرائمهم، أو يكشفون معلومات عن طبيعة جرائمهم، ويجادل الخبراء الذين يؤيدون لجان تقصي الحقائق في المحاكمات، بأن الهدف الرئيسي لها يكمن في تركيز لجان تقصي الحقائق على الجمع بين الضحايا والجناة في محاولة لإصلاح الأضرار الناجمة عن الجرائم المرتكبة، كما أن لجان تقصي الحقائق ليست مكلفة مثل المحاكمات، وتعد الخلاصة الرئيسية في أن لجنة تقصي الحقائق ليس لها أي وضع قانوني ويمكنها - فقط - تقديم التوصيات، ولكن ما يؤخذ عليها أن هذه اللجان قد لا تفصح أبداً عن الحقيقة، فهي عبارة عن عمليات مطولة تؤدي إلى أن يصبح الكثيرون محبطين من إمكانية التوصل إلى نتيجة، وأبرز مثال على لجنة تقصي الحقائق والمصالحة هو العملية التي تم تبنيها في جنوب إفريقيا بعد الفصل العنصري¹⁵.

وعلى الصعيد العالمي، فقد تأسست منذ سبعينيات القرن الماضي ما يقارب ثلاثين لجنة تقصي حقائق، في الأرجنتين وأوغندا وسيرلانكا، سميت باللجان الخاصة بالمختفين، وفي تشيلي وجنوب أفريقيا ويوغسلافيا وسيراليون سميت بلجان الحقيقة والمصالحة، وفي تيمور الشرقية سميت بلجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، وفي المغرب سميت بهيئة الإنصاف والمصالحة، وتتسم لجان الحقيقة بمجموعة من الخصائص أبرزها¹⁶:

- هيئات مؤقتة تستعمل لمدة معينة وغالبا ما تكون عاماً أو عامين.
- هيئات معترف بها رسمياً.
- هيئات غير قضائية تتمتع بالاستقلال القانوني.
- تنشأ في غضون عملية تحول وانتقال إما من الحرب إلى السلام، أو من نظام تسلطي إلى ديموقراطي.

¹⁴ Bell, p. 11

¹⁵ Bell, p. 12.

¹⁶ عبد الكريم عبد اللاوي، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2013)، ص 24.

- تصب اهتمامها على الماضي.
 - تحقق في أنماط التعديات وانتهاكات معينة ارتكبت على مدار فترة من الزمن لا في حدث واحد بعينه.
 - تنهي عملها بتقديم تقرير يتضمن استنتاجاتها وتوصياتها.
- ثالثا : العفو العام : هو عملية لا يواجه فيها الجناة العقاب على جرائمهم، فالجميع يحصل على "لائحة نظيفة" إذا جاز التعبير، فوفقا لـ (Olsen Et al، 2010)، كان العفو أكثر أشكال العدالة الانتقالية شيوعا في جميع أنحاء العالم، والمؤيدون للعفو العام يعتقدون أنه قد يساعد البلاد على تجاوز الماضي من خلال عدم التطرق للماضي والتعامل معه والمحاسبة عليه، ومن المؤيدين الرئيسيين الآخرين - أيضاً - أن العفو لا يحمل العبء المالي الذي تتحمله بعض الأشكال الأخرى للعدالة الانتقالية، ولكن المعارضين لهذا التوجه يرون أن ضحايا الصدمات الماضية قد يشعرون بأن الجناة قد أطلق سراحهم دون أي تحقيق للعدالة، كما أن الحقيقة ربما تكون في خطر، إذا اختار المجتمع عدم التعامل مع الماضي والانتقال فقط، فإن عديداً من الضحايا قد لا يحصلون على العزاء على ما حدث، ومن الأمثلة التاريخية الرئيسية لمنظمة العفو الدولية، عندما قررت الحكومة الإسبانية عدم مقاضاة أعضاء نظام فرانسيكو فرانكو في منتصف السبعينيات بسبب جرائمهم في تطهير المعارضة السياسية¹⁷.

رابعا : التعويضات : هي تعويضات ممنهجة لأولئك الذين عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان واسعة الانتشار أو ضحايا العنف المسلح، والمؤيد الرئيسي للتعويضات هو أنه قد يساعد أولئك الذين تم حرمانهم من حقوقهم بسبب العنف البنيوي والجسدي من البدء في إعادة بناء حياتهم والانتقال من الصراع إلى الحياة الطبيعية، وهناك مؤيد آخر للتعويضات هو أنه يقدم إقرارا ومصادقة على الضحايا بأن الدولة تدرك أن المظالم المذكورة قد حدثت بالفعل، ومع ذلك، فإن أحد الانتقادات الرئيسية للتعويضات هو أنه قد يكون عبئا ماليا ثقيلا على الدول التي خرجت لتوها من الصراع، والذي يجب أن يضطر أيضا إلى إعادة تنشيط الاقتصاد وإعادة بناء المؤسسات، كما يؤخذ عليها أيضا هو تحديد من يحصل على التعويضات وتحديد المقدار، وكيف يمكن لجماعة أو حكومة تحديد حجم الألم والمعاناة؟ ومثال على التعويضات في السنوات الأخيرة، كان المغرب،

¹⁷ Olsen. P. 61.

الذي قدم تعويضات مالية للضحايا وعائلاتهم التي تعرضت للاضطهاد خلال سنوات من العنف السياسي والقمع¹⁸.

وبرامج التعويضات تحقق ثلاثة أهداف رئيسية تسهم في تحقيق العدالة الانتقالية على النحو التالي¹⁹:

- الإقرار: بمعنى إعادة صفة المواطنة للأفراد، فمن الصعب أن نرى نظاماً يطمح إلى العدالة، ولا ينطوي على الإقرار المتبادل بين أفراد، فالتعويضات تشكل إقراراً بالانتهاكات التي حدثت.
- ثقة المواطنين: أي خلق الثقة أو استعادتها بين المواطنين، والأهم من ذلك أن كل الأنظمة القانونية لا تستند - فقط - إلى ثقة المواطنين ببعض البعض فحسب، بل تقتهم في النظام نفسه، فإن التعويضات يمكن أن ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق أحد أهداف الدولة العادلة، وهو ضم الجميع، بمعنى أن كل المواطنين مشاركون على قدم المساواة في مشروع سياسي مشترك.
- التضامن: إن الأمر يتعلق بتعزيز التضامن أو خلقه، وهو مثله مثل الإقرار وثقة المواطنين، شرط للعدالة ونتاج لها في الوقت نفسه، وبقدر ما يحس الضحايا بأن المطروح هو عقد اجتماعي جديد يقر بصفة وافية كرامتهم ومصالحهم - فإنهم تقوى لديهم أسباب الاكتراث بالمصالح العامة، وبذلك يسهمون في تقوية دعائم مجتمع عادل.

ويتخذ التعويض الذي تقدمه الحكومات للضحايا أشكالاً مختلفة، فحسب النوع يكون التعويض إما مادياً أو معنوياً، وبالنسبة للفئة المستحقة للتعويض فيكون التعويض إما بشكل فردي أو يتم بصورة جماعية، ويمكن أن يكون التعويض المادي عبر منح الأموال أو عن طريق حوافز تعطى لأهل الضحايا، وكذلك يمكن أن يتم تفضيلهم عن طريق شمولهم بالمنح التعليمية والسكنية وغيرها من الامتيازات، والتعويض المعنوي من خلال تقديم الحكومات اعتذاراً رسمياً لذوي الضحايا، أو من خلال إحياء ذكراهم²⁰.

¹⁸ Stover, E., & Weinstein, H. M, p. 42.

¹⁹ محمد هشام فريحة، جبر الضرر عن طريق التعويض وأولويات تدابير العدالة الانتقالية، *مجلة الحقيقة*، عدد16، اصدار43، الجزائر، 2014، ص 422

²⁰ محمد كريم الخاقاني، برامج التعويضات في العدالة الانتقالية: جنوب أفريقيا نموذجاً، *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، مجلد1، عدد4، ديسمبر 2018، ص206

خامساً: التطهير: هي سياسات تسعى إلى تطهير الهياكل والمؤسسات الحكومية للأفراد أو الأحزاب المسؤولة عن الصراع أو القمع أو انتهاكات حقوق الإنسان، ومن إيجابيات سياسة التطهير أنها قد تساعد في إصلاح مؤسساتي واسع الانتشار وضمان عدم تكرار الإساءات السابقة²¹، ولكن ما يؤخذ عليها أنها قد تزييل الأفراد الذين لديهم المعرفة والخبرة (سياسياً واقتصادياً) لتحريك البلد إلى الأمام، كما يشير (linkute، 2012) إلى أن هناك انتقادات أخرى لسياسة التطهير تتمثل في أنها تفصل الحاضر عن الماضي، ما يسمح للمجتمع بأن يشعر بثقة أكبر حيال المضي قدماً، كما يؤخذ على سياسة التطهير أنها تجعل من الظلم أن يعاقب محترف كامل لاتباعه - ببساطة - أوامر رؤسائه²².

سادساً: الإصلاح المؤسساتي: يتجلى الإصلاح المؤسساتي على مستوى إصلاحات عامة تلمس الجانب الإداري والمالي في مختلف مؤسسات الدولة، إلى جانب إصلاحات تتعلق بمؤسسات معينة، وخصوصاً إصلاح نظام الأمن من خلال السعي إلى تحويل الجيش والشرطة والقضاء والمؤسسات الحكومية ذات الصلة - من أدوات للقمع والفساد إلى أدوات للخدمة العامة والنزاهة²³.

وتأتي خطوة الإصلاح المؤسساتي بوصفها خطوة مكملة وضرورية، لغرض ضمان سلامة إنجاح مسيرة الانتقال للمجتمع الديمقراطي، فمن غير المنطقي أن تتم المحاسبة وتعويض الضحايا، مع الإبقاء على ذات التشكيل وأعضاء المؤسسات التي تورطت في ارتكاب الجرائم، فمن هنا تبرز أهمية إجراء التعديلات وهيكلية المؤسسات ذات الصلة بالانتهاكات، وتطهيرها من بعض العناصر التي يثبت تورطهم بالأدلة في ارتكاب الجرائم، لضمان عدم تكرار الأجهزة الإدارية أو أية أجهزة أخرى في الدولة - تلك الممارسات مرة أخرى في المستقبل²⁴.

سابعاً: حفظ الذاكرة: يتمثل إحياء الذاكرة في أي حدث أو واقعة أو بيئة تعمل بوصفها آلية للتذكر، ويمكن أن يتم إحياء الذاكرة بشكل رسمي (مثل إقامة نصب تذكاري) أو غير رسمي (جدارية في مجتمع محلي)، ويسعى

²¹ Stover, E., Megally, H., & Mufti, H, *Bremer's "Gordian Knot": Transitional Justice and the US occupation of Iraq. In N. Arriaza- Rhot & J. Mariezcurrena (Eds.), Transitional Justice in the Twenty- First Century.* (Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 2006), p. 44.

²² Linkute, L. . *Is it Possible to Devise a Fair System of Lustration?* (In E- International Relations, 2012), p. 55.

²³ وحيد الفرشيشي، دليل العدالة الانتقالية في ليبيا، (تونس: المعهد العربي لحقوق الإنسان، 2015)، ص32.

²⁴ طارق النعيمي، العدالة الانتقالية وآلياتها الديمقراطية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.azzaman.com> بتاريخ

2018/9/8 شوهد في 2019/1/17

الناس إلى إحياء ذكرى أحداث الماضي لأسباب عديدة منها: الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا أو التعرف إليهم، ويعمل على شفاء التمزق أو الألم الحادث داخليا من جهة، كما يعمل - في الوقت نفسه - على مقاسمة الذكرى والأسى مع الآخرين من أبناء المجتمع، وعلى الوقوف بجانب المجني عليهم، ويقوي المساندة والتأخي معهم في مواجهة الألم، فللدولة واجب في إحياء ذكرى ضحاياها بما لديها من سلطات وصلاحيات²⁵، أو تعريف الناس بماضيهم، أو زيادة وعي المجتمع الاخلاقي بشأن جرائم الماضي، وأن تكون هذه الأحداث حاضرة في أذهان المجتمع، وتكون درساً لهم يحول دون تكرارها مستقبلاً، ويُشكل فهم احتياجات الضحايا وعائلاتهم والناجين من انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة - أحد العناصر الرئيسية في العدالة الانتقالية²⁶.

ثامناً: العدالة بين الجنسين: وتتحدى هذه الجهود الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولضمان مساواة المرأة في الوصول إلى الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان²⁷، وتعد المساواة في الحقوق بين الجنسين إحدى الركائز الرئيسة التي تقوم عليها المواثيق والمعاهدات الدولية، وبالتالي فإن أي انتهاك لحقوق المرأة يجب أن يواجه بعقوبات شديدة، من أجل ضمان العدالة بين الجنسين في المجتمع الدولي.

مفهوم لجنة المصالحة المجتمعية والمصطلحات المرتبطة بها

عرفت لجنة المصالحة المجتمعية بأنها "اللجنة التي شكلت²⁸ وفقاً لاتفاقية الوفاق الوطني التي وقعت في القاهرة 2011، والتي حددت مهامها الرئيسية بالعمل على نشر ثقافة التسامح والمصالحة والشراكة السياسية، وحل جميع الانتهاكات التي نتجت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام مادياً ومعنوياً، وتحديد الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة"

29.

²⁵ العدالة الانتقالية - إحياء الذكرى، مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.arabsi-orgLindexphp شوهد في 2018/12/24

²⁶ طارق النعيمي، مرجع سابق

²⁷ الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية على الموقع الإلكتروني <https://www.ictj.org> شوهد في 2018/12/10

²⁸ شكّلت حركة فتح وحماس لجنة المصالحة المجتمعية بناء على ما جاء في اتفاق القاهرة 2011م.

²⁹ نور مجاهد، السياقات الاجتماعية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2016، ص 22.

أما المصالحة الوطنية، فقد تم تعريفها بأنها "توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة"، كما تعرف المصالحة الوطنية - أيضاً - بأنها "السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي واستمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسٍ وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة"³⁰.

كما تعرف - أيضاً - بأنها "عملية تهدف إلى التحول الديمقراطي وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان"³¹. و"وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدول ودياً وسلمياً، وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات - بأنها الأكثر بساطة ورشادة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية، ومن حيث جذرية الحل"³².

كما عرفت المصالحة الوطنية - أيضاً - بأنها "شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع، وتأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية وتعددية وديموقراطية في الوقت ذاته"³³.

وفي هذا الاتجاه، فقد ساق عديد من الخبراء بعض الملاحظات على مفهوم المصالحة، تتمركز حول الأمور التالية³⁴:

- إن المصالحة لا تعني بالضرورة "تسليماً" أو حتى "اعتذاراً".
- إن المصالحة سيرورة صعبة وطويلة الأمد، ولا تسير وفق خطة محددة سلفاً، بل هي بالأحرى ثمرة سياق تاريخي متميز.
- على المصالحة أن تتبع من عمق المجتمع، ولا يمكن أن تكون مفروضة من الخارج.

³⁰ وناس فاطمة، المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص 10 .

³¹ Eduardo. A. *Gamarra, Cuban, National, Reconciliation*, (Miami University Park, 2003). p7.

³² محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 225.

³³ وناس فاطمة، مرجع سابق، ص 11

³⁴ عبد الكريم عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 21

- ليس المطلوب تحقيق مصالحة بين أفراد، بل يجب أن يتم التشديد على "المصالحة الاجتماعية".

- يفترض في المصالحة إن هي أرادت تحقيق تغيير اجتماعي وسياسي عميق، أن تكون سيرورة جماعية وإدماجية.

طبيعة لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية

أولاً: أهداف لجنة المصالحة المجتمعية ورؤيتها: بدأت لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية عملها استناداً إلى اتفاق القاهرة عام 2011م، الذي نص في قضية المصالحة المجتمعية على حل جميع الانتهاكات التي نجمت عن الفلتان والانقسام بالطرق الشرعية والقانونية، ووضع برنامج لتعويض المتضررين من الانقسام والعنف مادياً ومعنوياً، ووضع الأسس والآليات الكفيلة بمنع تكرار الأحداث المؤسفة، وتأمين الموازنات اللازمة لدعم مهمة اللجنة وإنجاحها من خلال صندوق وطني يمول عربياً، والإشراف على المصالحة الاجتماعية، وتشكيل لجان فرعية منبثقة عن اللجنة الرئيسية للمصالحة المجتمعية في المحافظات كافة، كما نص الاتفاق على إشراك كل القوى السياسية³⁵، ومؤسسات المجتمع المدني³⁶، والمستقلين³⁷، ولجان الإصلاح؛ لخلق بيئة المصالحة والتسامح والصفح العام، والاستماع إلى جميع ضحايا العنف الداخلي والفلتان الأمني، وتحديد الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالمتضررين وذويهم، وتحديد أسس التعويض المادي للمتضررين، والزيارات الميدانية وإجراء الاستقصاءات اللازمة، والمتابعة مع الجهات المعنية ومطالبتها بالحزم، والعمل على رفع الغطاء التنظيمي والعشائري والعائلي عن كل من يرتكب الاعتداءات على الناس وممتلكاتهم، وإصدار ميثاق شرف يؤكد على تحريم الاقتتال الداخلي، والقيام بجولات عربية لتسهيل مهام اللجنة بالتنسيق مع الجهات المختصة³⁸. وفي مسار عمل اللجنة، وفقاً لاتفاق القاهرة، فإنه يعد الأفراد الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه في أثناء مرحلة المواجهات الداخلية - ضمن ضحايا العنف، وتحمل السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية معالجة قضاياهم، بمتابعة لجنة المصالحة الوطنية ومشاركتها، وينطبق على الجرحى ما ينطبق على

³⁵ تشكلت اللجنة من القوى السياسية التالية: حركة فتح، وحماس، والجهاد الإسلامي، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهة الديمقراطية، والقيادة العامة، وجهة النضال الشعبي، والجهة العربية الفلسطينية، وجهة التحرير الفلسطينية، وجهة التحرير العربية، وحزب فدا، والصاعقة، وحزب الشعب، والمبادرة الوطنية.

³⁶ مؤسسات المجتمع المدني كالجامعات والمدارس والتجمعات الشعبية والمساجد.

³⁷ تشكلت اللجنة من المستقلين التالية أسماؤهم: نبيل أبو معيلق، وياسر الوادية، ومحمود سليم.

³⁸ محمد فودة، المصالحة المجتمعية أكثر ملف منجز على طاولة القاهرة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://alresalah.ps/post>

بتاريخ 2017/11/21، شوهد في 2019/1/3

الضحايا، وبناءً على ذلك، فإن الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه بسبب أعمال جنائية فردية، فإنّ الجاني يتحمل مسؤولية ذلك وتتخذ بحقه الإجراءات القضائية الملائمة، أما الذين لحق بهم أذى بمختلف أنواعه على خلفية الصراع السياسي، فإنّ التنظيم المتسبب بالأذى يتحمل مسؤوليته، دون تحميل مسؤولية للأفراد، وتجري معالجة آثار ذلك بمشاركة وطنية للجميع، وبما يحقق العدالة للمتضررين، ولكل مواطن حق ثابت أو منقول سلب منه ويشكل ملكية له، أن يتقدم إلى لجنة الشكاوى أو المظالم لإعادة حقوقه كاملة³⁹.

ويمر عمل لجنة المصالحة المجتمعية بثلاث مراحل: الأولى تتعلق بالشهداء وأحداث الانقسام، ثم مرحلة تعويض الإصابات والأضرار الجسدية، ثم تعويض الأضرار المادية والعينية والممتلكات الخاصة، وحتى عام 2017م، فإن لجنة المصالحة المجتمعية قد أنجزت 40 ملفاً من أصل 400 ملف مخطط لإنجازها، وتم تخصيص مبلغ (50) ألف دولار أمريكي لكل حالة بوصفها دية نفس⁴⁰.

ثانياً: تشكيل اللجنة وهيكلتها: تتشكل لجنة المصالحة المجتمعية من رئيس اللجنة (بالتوافق)، ونائب الرئيس، وأمين السر، وأمين الصندوق، والأعضاء. وتم - بالتنسيق مع الجهات المختصة - تشكيل الوحدات الاستشارية التالية للمعالجات القضائية⁴¹:

- وحدة التعبئة والإعلام.
- وحدة الشكاوى والمظالم.
- وحدة العلاقات العامة.
- وحدة حصر الأضرار.
- وحدة التوجيه القضائية (القضاء النظامي، والقضاء الشرعي، والقضاء العشائري).

³⁹ محمد فودة، المرجع نفسه

⁴⁰ غسان الشامي، خطوات المصالحة المجتمعية نحو تضييد جراحات الانقسام، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://felesteen.ps>

بتاريخ 2017/9/18، شوهده في 2019/1/7

⁴¹ اتفاق القاهرة 2011، منشور على الموقع الإلكتروني

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/04/22/526824.html>

ثالثاً: آليات لجنة المصالحة المجتمعية ووسائلها: تعمل لجنة المصالحة المجتمعية من خلال الآليات التالية⁴²:

- تجتمع لجنة المصالحة عقب توقيع اتفاق الوفاق الوطني، لتوزيع المهام بين أعضائها حسب الهيكلية المتفق عليها.
- الحصول على مقر مركزي مناسب في مدينة غزة.
- البدء فوراً بتشكيل لجان فرعية في المحافظات، داخل الضفة وغزة، لمساعدة اللجنة العليا في تنفيذ مهامها.
- تحديد الكادر الوظيفي الضروري لتشكيل وحدات العمل المتفق عليها.
- الإسراع في تنظيم مؤتمر شعبي للمصالحة والتسامح، يمثل انطلاقة لعملها، وإعلان العمل لميثاق الشرف.
- تشرع اللجنة فور تشكيلها بممارسة مهامها.
- الإعلان عبر الوسائل الإعلامية كافة عن بدء أعمال اللجنة، والإعلان عن أماكن مقراتها، وآلية عملها وتنفيذها.
- وضع موازنة ضرورية لإنجاح أعمالها، وتسعى لتأمين هذه الموازنة الضرورية اللازمة من جهة الاختصاص.
- ترفع اللجنة تقريرها للجهات المختصة للتنفيذ، بعد تجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالمواطنين الذين تعرضوا للانتهاكات والأضرار، وسبل علاجها.

⁴² اتفاق القاهرة 2011 ، منشور على الموقع الإلكتروني

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/04/22/526824.html>

الطبيعة القانونية للجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية

في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني والذي ترتب عليه انقسام تشريعي وقانوني، فقد أقر المجلس التشريعي في قطاع غزة قانون المصالحة المجتمعية بقراءته الثانية بتاريخ 2018/11/28، ويتكون القانون من 13 مادة، ركزت على مجموعة من المبادئ، تتمثل في الآتي⁴³:

- توصيف فترة الانقسام بمصطلح الأحداث المؤسفة وتعريفها بأنها: "المنازعات الناتجة عن الاقتتال الداخلي والانقسام للفترة الواقعة ما بين تاريخ 2005/1/1 ولغاية 2011/5/1".

- إنشاء لجنة المصالحة المجتمعية بموجب القانون؛ وإحالة تشكيلها إلى اتفاقية الوفاق الوطني الفلسطيني المبرمة في القاهرة لسنة 2011.

- حرص القانون على حصر طرفي اتفاق المصالحة بين الشخص المتصالح (وهو الشخص المتضرر من الأحداث المؤسفة أو وكيله الخاص أو ورثته أو وكيلهم الخاص) ولجنة المصالحة المجتمعية.

- أوجب القانون على من يرغب بالتصالح التوقيع على (سند المصالحة) مع اللجنة، وفي المقابل تلتزم اللجنة بأن تدفع للمتصالح ما يلي: الديات في الأنفس، ومقدارها 50 ألف دولار. تعويض الجراحات (الإصابات) بناء على تقارير طبية موثقة صادرة عن اللجنة الفرعية المتخصصة. التعويض عن الممتلكات العامة والخاصة وفقاً للتقديرات الصادرة عن اللجنة الفرعية المتخصصة.

- جعل مشروع القانون الأثر المترتب على التوقيع على سند المصالحة؛ انقضاء الدعوى الجزائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر وسقوط أية عقوبات أصلية أو تبعية، وتأمير النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا وقع الصلح في أثناء تنفيذها، وتزول جميع الآثار الجزائية المترتبة عليها، كذلك يُخلى سبيل الموقوفين والمحكومين ممن تشملهم أحكام هذا القانون بأمر يصدره النائب العام إلى الجهات المختصة. أما في القضايا

⁴³ وكالة خبير الفلسطينية للصحافة، التشريعي يقر قانون المصالحة المجتمعية لعام 2018، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني <https://khbrpress.ps> بتاريخ 2018/3/21، شوهد في 2019/1/10

التي ما زالت قيد النظر سواء أمام المحاكم أو أي جهة أخرى؛ فتصدر المحكمة أو تلك الجهة حسب مقتضى الحال، القرارات اللازمة بشأنها تطبيقاً لأحكام هذا القانون.

- ألزم مشروع القانون الشخص المتصالح بترك أية مطالبات قضائية أو عرفية أو شرعية أو قانونية مترتبة له بسبب الأحداث المؤسفة، وذلك بمجرد استلام مبلغ التعويض والتوقيع على السند، واعتداد سند المصالحة باتاً ونهائياً ولا رجوع فيه، ولا يجوز له العدول عنه بأي حال من الأحوال، ومهما كانت الأسباب واختلفت الدواعي، ومهما طال الزمان، وحرصاً من المشرع على ضمان ذلك فقد رأى أن كل من يخالف ما وقّع عليه في سند المصالحة أو ينقضه، ستُوقع عليه أشد العقوبات المقررة في القانون.

- نص القانون على إنشاء صندوق المصالحة المجتمعية بهدف توفير أموال التعويضات لذوي المتضررين من الأحداث المؤسفة من خلال السعي للحصول على المساعدة والدعم المحلي والإقليمي والدولي.

- حرص القانون على وضع نص انتقالي لاستيعاب الحالات السابقة لسن هذا القانون والتي استفادت من التعويضات عن الأحداث المؤسفة؛ وذلك من خلال اعتداد سندات المصالحة والمخالفات المالية مع ذوي الضحايا والمتضررين من الأحداث المؤسفة الموقعة قبل نفاذ هذا القانون - مشمولة بهذا القانون.

يجب في هذا الصدد وعند الحديث عن الطبيعة القانونية للجنة المصالحة المجتمعية الإشارة إلى مدى شرعية قانون المصالحة المجتمعية الذي أقره المجلس التشريعي في غزة، في حين أننا نرى أن هذا القانون غير دستوري لافتقاده بعض الأمور الهامة قبل إصدار أي قانون وهي على النحو التالي:

- عدم مصادقة الرئيس على هذا القانون.
- لم يتم نشره في الجريدة الرسمية.
- صدور هذا القانون ممن ليس لهم صفة، فالمجلس التشريعي في فلسطين معطل ولا صفة لعقد أعضاء المجلس التشريعي في غزة بمعزل عن أعضاء المجلس التشريعي في الضفة الغربية.
- الرئيس الفلسطيني صاحب السلطات الاستثنائية في إصدار التشريعات في ظل المرحلة التي تمر بها فلسطين.

دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية في تحقيق المصالحة الوطنية

سنتناول في هذا الصدد دور لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية في تحقيق المصالحة الوطنية، وقد استخدم الباحث في هذا المبحث المنهج الوصفي لغايات الكشف عن دور لجنة المصالحة المجتمعية في تحقيق المصالحة الوطنية، وتكون مجتمع الدراسة من القانونيين والسياسيين في الضفة الغربية، وبلغ حجم العينة (150) قانونيا وسياسيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة، كما استخدم الباحث استبانة شكلت أداة دراسة لجمع البيانات، وبناء على ذلك سنتناول في هذا المبحث معوقات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية في المطالب الأول، كما سنتطرق إلى آليات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية في المطالب الثاني، ومعززات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية في المطالب الثالث .

أولاً: آليات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية:

جدول 1: آليات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بوصفه نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية من وجهة نظر القانونيين والسياسيين.

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
11	ضمان عدم تكرار الانتهاكات	3.913	0.477	78.27
12	تأهيل ضحايا الاقتتال الداخلي تأهيلاً مناسباً	3.840	0.532	76.80
13	الكشف عن حقيقة الانتهاكات الواقعة إثر الاقتتال الداخلي	3.767	0.689	75.33
14	دعم المجتمع المدني ووجهاء العشائر للجنة المصالحة المجتمعية	3.800	0.645	76.00
15	الإصلاح المؤسسي وخصوصاً الأمن والعدالة	3.827	0.576	76.53
16	تعويض ضحايا الاقتتال الداخلي تعويضاً مناسباً	3.933	0.396	78.67
17	التطهير والعزل السياسي	3.713	0.628	74.27
18	إحياء ذكرى ضحايا الاقتتال الداخلي	3.620	0.833	72.40
19	العمل على إيجاد توافق لإقرار قانون المصالحة المجتمعية	3.687	0.787	73.73
20	ترسيخ مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان	3.693	0.741	73.87
	الدرجة الكلية	3.779	0.374	75.59

يتضح من الجدول رقم (1) أن أكثر آليات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية، كانت (تعويض ضحايا الاقتال الداخلي تعويضاً مناسباً)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (3.933) وانحراف معياري (0.396) ونسبة مئوية (78.67%).

يرى الباحث أن هذه النتيجة تتسجم والواقع من حيث عدة اعتبارات يمكن أن نسردها على شكل نقاط على النحو التالي:

- التعويض ينسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية لجبر الضرر الذي لحق بالضحية.
- التعويض ينسجم مع القيم والعادات السائدة - أيضاً - في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة وفق ما يعرف بالقضاء العشائري؛ فمن المعروف أن المجتمع الفلسطيني في غزة يغلب عليه العشائرية.
- يسهم تعويض الضحايا نتيجة الاقتال الداخلي في تهدئة نفوس الأطراف المتخاصمة والتي تضررت من الأحداث.

ويعتقد أن لجنة المصالحة المجتمعية أيقنت أن التعويض من أكثر الآليات المتاحة أمامها للقيام بمهامها، وهذا ما جاء في قانون المصالحة المجتمعية الذي أوجب على من يرغب بالتصالح، التوقيع على (سند المصالحة) مع اللجنة، وفي المقابل تلتزم اللجنة بأن تدفع للمتصالح ما يلي: الديات في الأنفس ومقدارها 50 ألف دولار، وإرث الجراحات (الإصابات) بناء على تقارير طبية موثقة صادرة عن اللجنة الفرعية المتخصصة، والتعويض عن الممتلكات العامة والخاصة وفقاً للتقديرات الصادرة عن اللجنة الفرعية المتخصصة، ومن جهة ثانية يمر عمل لجنة المصالحة المجتمعية، فيما يتعلق بالتعويض، بثلاث مراحل: الأولى تتعلق بالشهداء وأحداث الانقسام، ثم مرحلة تعويض الإصابات والأضرار الجسدية، ثم تعويض الأضرار المادية والعينية والممتلكات الخاصة، وحتى عام 2017، فإن لجنة المصالحة المجتمعية قد أنجزت 40 ملفاً من أصل 400 ملف مخطط لإنجازها، وتم تخصيص مبلغ (50) ألف دولار أمريكي لكل حالة بصفتها دية نفس.

وترتبط هذه النتيجة بألية هامة، وهي ضرورة كشف الحقيقة، فبالنسبة للمجتمعات الخارجة من الصراع، فإنه يمكن القول بأن محاولة وضع الحقيقة ستكون أولاً لتحديد ما يجب أن يحدث لاحقاً، ومع ذلك،

كما لوحظ في وقت سابق، كل عملية انتقالية مختلفة وليست مثالية، ويمكننا أن نرى أمثلة على ذلك من المحاكم في كمبوديا التي تهدف إلى ملاحقة الجرائم في حقبة الخمير الحمر⁴⁴ في أوائل السبعينيات وأواخرها، فما زالت حقيقة ما حدث منذ أكثر من 30 عاما تتدفق اليوم، بالنسبة للكثيرين ممن كانوا ضحايا أو الذين فقدوا أحبائهم من خلال العنف المنظم للدولة، فإن الحقيقة في غاية الأهمية، وإلا كيف يمكن للفرد أن يكتسب مجتمعاً متحضراً؟ والمثال الذي يوضح ذلك بشكل أكبر هو استخراج المقابر الجماعية بعد الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك، فاستناداً إلى الشهادات المقدمة في المحكمتين، وخبراء استخراج الجثث القادرة على تحديد جثث أولئك الذين سقطوا ضحايا للإبادة الجماعية، فقد تم إبلاغ أسرهم، في مقابل ذلك، تمكنت عائلاتهم من الحصول على مستوى من إغلاق الانتهاكات التي ارتكبت ونسيانها عن طريق دفن أقاربهم⁴⁵.

يتفق الباحث مع ما تم الإشارة إليه بأن العدالة الانتقالية تختلف من مجتمع إلى آخر، وفقاً لظروف كل مجتمع، وأيضاً يتعلق ذلك بطبيعة الانتهاكات التي حدثت، والتي تختلف من مجتمع لآخر، كما يتعلق - أيضاً - بالأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات، كما ننق - أيضاً - بأن كشف الحقيقة من الآليات الهامة التي تسعى إليها المجتمعات الخارجة من الصراع كافة ولو بعد مرور فترات زمنية كبيرة على الانتهاكات، إلا أن كشف الحقيقة أمر هام حتى يتم إنهاء الملفات المتعلقة بتلك الانتهاكات كافة.

وللمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع اتخاذ قرار بشأن الحقيقة، ليصبح من المهم معرفة ما يجب تذكره، وتعد الذاكرة مهمة بالنسبة للمجتمعات الانتقالية؛ لأنها مرتبطة بإعادة البناء الاجتماعي، حيث يجب أن تستتبط المجتمعات طرقاً لمساعدة الناس على الشفاء والمضي قدماً، وواحد من ذلك هو إحياء ذكرى الماضي، الذي يساعد المجتمعات على خلق ذكريات اجتماعية جماعية جديدة، تصبح أساساً لإعادة الهيكلة واستخلاصها، بالطبع أننا لا أجادل بسذاجة في أن عملية تخليد الذكرى التي تستند إلى الحقيقة الراسخة هي الدواء الشافي من أجل إصلاح مشاكل مجتمع ما بعد الصراع؛ لأن الحقيقة الثابتة لبعض الناس لن تكون الحقيقة الثابتة للآخرين، لكن تحديد ما يجب تذكره وكيفية تذكره هو نقطة بداية لاكتساب أرضية مشتركة،

⁴⁴ مصطلح الخمير الحمر يشير إلى الحزب الحاكم في كمبوديا من عام 1975 إلى 1979، تُعد منظمة الخمير الحمر المسؤولة عن موت 1.5 مليون شخص (أحياناً يقدر بين 850,000 إلى 3 مليون) في ظل نظامهم، عن طريق الإعدام، و التعذيب و الأعمال الشاقة، تم الحصول على المعلومات من الموقع الإلكتروني <https://ar.wikipedia.org/wiki>

⁴⁵ Bell, p. 9.

تسمح للمجتمع وأعضائه بالبدء في وضع خريطة مفصلة تجيب عن تساؤلات مصيرية خطيرة من نحو: من أين جاءوا؟ وأين هم؟ وأين قد يكونون في طريقهم⁴⁶؟

كما يتضح أن ثاني أكثر آليات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية، كانت (ضمان عدم تكرار الانتهاكات)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (3.913)، وانحراف معياري (0.477)، ونسبة مئوية (78.27%).

وتتلاقى هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (Bell، 2015) عند الحديث عن تجربة البوسنة والهرسك، فالبوشناق والكروات والصرب ما زالوا ينقسمون بمرارة إلى مجتمعاتهم الصغيرة على طول نهر نيريتقا، لكنهم كانوا يتفاعلون فقط عند الحاجة القصوى، وثمة واقع آخر في مقابل التوقع هو أن المجتمعات قد لا تتصالح أبداً على الإطلاق مع المستوى الذي كانت عليه من قبل، بغض النظر عن بناء السلام في آليات إعادة البناء الاجتماعي المستخدمة، ويتضح مما ذكر أن المجتمعات لن تكون هي نفسها أبداً بعد الصراع، حيث لا تحقق آليات العدالة الانتقالية دائماً كالغفران والمصالحة، ومن الممكن أن تستغرق المصالحة عقوداً، ولكن، لأن لجنة الحقيقة تساعد على تعزيز الإغلاق من خلال الكشف عن التفاصيل الدقيقة لحدث معين، فإنها لا تساعد بالضرورة الأعداء السابقين على الثقة ببعضهم البعض مرة أخرى، ولا تريد العودة إلى الشعور "بالحياة الطبيعية"، فالمصالحة تعددية ولها معانٍ مختلفة لأشخاص مختلفين، وكما يوضح (Chapman، 2010) أن "أحد أسباب الصعوبة في فهم متطلبات المصالحة هو أن المصطلح يشير إلى مجموعة واسعة من أنواع العلاقات ومستوياتها، ومجموعة واسعة من المبادرات للتغلب على التمزقات فيها". كما يجادل بأن "المصالحة تستخدم بشكل مترادف مع عمليات متنوعة مثل بناء السلام، والتوافق المتبادل بين الخصوم السابقين، وإعادة تشكيل هويات المجموعة الفردية، والشفاء، والعدالة التصالحية، والإصلاح الاجتماعي، وبناء المجتمع، حيث تعد المصالحة هدفاً وغاية.

يتضح لنا من تجربة البوسنة والهرسك أن المجتمعات التي حدث فيها صراع فمن الممكن أن تتصالح فيما بينها، ولكن من المستحيل أن تعود إلى الوضع التي كانت عليه قبل الصراع، ومن الصعب أن تعود الحياة

⁴⁶ Bell, p. 10

الطبيعية كما كانت عليه قبل الصراع، فمن الممكن أن تكون المصالحة لغايات سياسية لدى الأطراف لتحقيق أهداف استراتيجية بعيدة، وما يؤكد ذلك الحالة الفلسطينية؛ فبالرغم من مرور أكثر من اثني عشر عاما على الانقسام السياسي، والبدء بإجراءات المصالحة بين حركتي فتح وحماس، فإنهما حتى هذه اللحظة لم يتوصلا إلى مصالحة، وفي حال حدث اتفاق أو مصالحة بينهما، فإن الأمور لن تعود كما كانت عليه قبل الاقتتال والصراع الداخلي بين الحركتين، وهذا ما يؤكد عدم ضمان حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان حال التوصل إلى أي اتفاق، ونرى أنه في ظل حالة الانقسام السياسي التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فلا توجد ضمانات لعدم تكرار تلك الانتهاكات، فالأحداث والاقتتال الداخلي مرشحان للانفلاق في أي وقت، وذلك مرهون طبعاً بإرادة الأطراف المتخاصمة السياسية، ونعتقد - أيضاً - أن أفضل وسيلة لضمان عدم تكرار الانتهاكات هي العزل السياسي للقادة المسؤولين عن الاقتتال الداخلي والذين تسببوا بتلك الانتهاكات من جميع الأطراف المتصارعة.

ويرى الباحث، لضمان عدم تكرار الانتهاكات، أنه يجب أن يتم اتباع سياسة التطهير والعزل السياسي للمسؤولين عن تلك الانتهاكات، كما حدث في عديد من الدول العربية، ومن الأمثلة البارزة على سياسة التطهير ما حدث في ليبيا، فقد سن المؤتمر الوطني الليبي العام (البرلمان) بشبه إجماع في 5 مايو/أيار 2013 قانون العزل السياسي، الذي يضبط المسؤوليات والوظائف التي يمنع على من تولاهما في عهد العقيد الراحل معمر القذافي تقلد مناصب قيادية في مؤسسات الدولة الليبية الجديدة لمدة عشر سنوات، وبموجب هذا القانون، فإن كل من تولى مسؤولية قيادية، سياسية كانت، أو إدارية، أو حزبية، أو أمنية، أو عسكرية، أو مخبرية، أو إعلامية، أو أكاديمية، أو أهلية ضمن منظمات داعمة للنظام، في الفترة بين 1 سبتمبر/أيلول 1969 - تاريخ الانقلاب الذي قاده القذافي - و23 أكتوبر/تشرين الأول 2011، ممنوع من تولي الوظائف المهمة في الدولة الجديدة، وكذلك من الحياة السياسية الحزبية⁴⁷.

ويرى الباحث أن قانون العزل السياسي في ليبيا قد بالغ كثيراً في استبعاد التابعين لنظام العقيد معمر القذافي، ما حرم الدولة الليبية من كفاءات سياسية وأمنية واقتصادية وإدارية وأكاديمية من الممكن أن تسهم في التنمية والنهوض بالمجتمع الليبي، فمن الظلم الحكم على جميع أتباع نظام العقيد معمر القذافي بالفساد.

⁴⁷ قانون العزل السياسي في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.aljazeera.net> شوهد في تاريخ 2019/1/13

وفي مصر أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، ما سمي بقانون إفساد الحياة السياسية، وهو نسخة معدلة لقانون الغدر، الذي صدر في عام، 1952 بعد أن تم استبدال كلمة الغدر بكلمة إفساد الحياة السياسية، وكان من المفترض تطبيقه على أعضاء اللجنة السياسية، والأمانة العامة في الحزب الوطني المنحل، بعد قيام ثورة 25 يناير، وقد سمح قرار الإخوان المسلمين، بعدم متابعة أي عدالة جزائية، وأن يظل الجيش القوة الحقيقية في مصر، واستخدم الجيش لاحقاً سلطته لحل البرلمان المنتخب في عام 2012، و عزل الرئيس محمد مرسي، في يوليو 2013⁴⁸.

أما إجراءات العدالة الانتقالية في مصر، فاقترنت على محاكمة الرئيس وعائلته، وبعض قيادات الشرطة المتورطة في قتل المتظاهرين، واعتبرت المحاكمات في مصر أبرز آليات العدالة الانتقالية في ظل غياب دعوات للمصالحة المجتمعية بين نظام الإخوان المسلمين وأتباعه وبين النظام الحالي في مصر، ومن جهة أخرى فإننا نعتقد أن قرار المحكمة الدستورية في مصر، التي ألغت قانون مباشرة الحقوق السياسية أو ما يعرف بقانون العزل السياسي عام 2012، نظراً لعدم دستوريته، كان صائباً ومنسجماً مع مبادئ حقوق الإنسان، وذلك إيماناً منها بأنه ليس جميع أعضاء الحزب الوطني في مصر كانوا فاسدين أو ارتكبوا انتهاكات، بل هنالك عديد منهم من تحتاج إليهم الدولة المصرية في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية كافة، ومجالات الحياة كافة للنهوض بالدولة المصرية.

أما في العراق فقد صدر قانون اجتثاث البعث في العراق، تحت إشراف بول بريمر في عام 2003، وفي عام 2008 أطلق عليه تسمية قانون المساءلة والعدالة، بدلاً من اجتثاث البعث، وهو حقاً يشبه قانون اجتثاث النازية، ويختلف عنه باستمراره منذ خمسة عشر عاماً، ولم يحقق أهدافه بعد، بينما اجتثاث النازية - كما أشرنا وتبعاً لاختلاف القوى المسيطرة - استغرق ما بين سنتين وسبع سنوات كحد أقصى، وبالرغم من أن هذه القوانين لها طابع مؤقت، فإنها في التجربة العراقية تحولت إلى قانون دائم، وإحدى وسائل القمع، والاضطهاد، ويشار إلى أن هيئة "المساءلة والعدالة" منعت مئات المرشحين من خوض الانتخابات في عام 2018، وقد

⁴⁸ عمر عبد الرحمن، المرحلة الانتقالية في مصر، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.arabsfordemocracy.org> بتاريخ 2014/9/2 شوهدي في 2019/1/15

واجه أرفع ممثل للسلطة القضائية في العراق، تهمة الانتماء لحزب البعث، وجرى اجتثاثه، ثم إعفاؤه، ما أسفر عن تداعيات كبيرة⁴⁹.

ومن أهداف قانون المساءلة والعدالة العراقي ما يلي: منع عودة حزب البعث للحياة العامة، وعملية تطهير شاملة من منظومة الحزب، ومحاكمة من يتم إدانته بأفعال جرمية، والكشف عن الأموال التي استحوذ عليها أعوان النظام وإعادتها إلى الخزينة، وتمكين الضحايا من المطالبة باستيفاء التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء تلك الجرائم، وخدمة الذاكرة العراقية من خلال توثيق الجرائم والممارسات غير المشروعة التي اقترفتها عناصر الحزب، لتحصين الأجيال المقبلة من السقوط في براثن الظلم والطغيان والاضطهاد⁵⁰.

من جانبنا فإننا نرى أن هيئة المساءلة والعدالة في العراق تتشدد إلى العدالة الانتقالية، لكنها لا تتضمن عنصر المصالحة، بل تشدد على المحاسبة الشاملة، فهي لا تتضمن بأي من إجراءاتها على إجراء مصالحة مجتمعية بين طوائف المجتمع العراقي، ونرى أن المصالحة المجتمعية من أبرز الآليات التي يجب أن تقوم بها المجتمعات للتغلب على حالات الصراع أو الخلافات بين طوائفها.

⁴⁹ سحر حويجة، العزل السياسي أشكاله أهميته لمرحلة الانتقال السياسي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.syrianlegalforum.net> بتاريخ 2018/10/9 شوهد في 2019/1/16

⁵⁰ سحر حويجة، مرجع سابق

ثانياً: معززات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية:

جدول 2: معززات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بصفته نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية من وجهة نظر القانونيين والسياسيين.

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
21	دعم وسائل الإعلام للجنة المصالحة المجتمعية في إنجاز مهامها	2.920	1.132	58.40
22	الشفافية في عمل لجنة المصالحة المجتمعية	2.720	1.153	54.40
23	وقف خطابات الكراهية والتحريض بين الأطراف المتنازعة	3.020	1.138	60.40
24	عدم التدخل السياسي في عمل لجنة المصالحة المجتمعية	2.980	1.058	59.60
25	عقد اللجنة لقاءات مستمرة مع الهيئات والأطراف المعنية كافة	2.927	1.094	58.53
26	أن تنبثق عن لجنة المصالحة المجتمعية لجان في المحافظات كافة لتسهيل عملها	2.707	1.121	54.13
27	اختيار أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية على وفق اعتبارات الكفاءة والقبول المجتمعي	3.153	1.098	63.07
28	توفير دعم إقليمي للجنة المصالحة المجتمعية	2.940	1.211	58.80
29	تخصيص مبالغ مالية للعاملين في لجنة المصالحة المجتمعية	2.653	1.158	53.07
30	عقد مؤتمر شعبي يضم الفعاليات الوطنية كافة لنبذ الانقسام الاجتماعي	2.967	1.358	59.33
الدرجة الكلية				57.97
		2.899	0.617	

يتضح من الجدول رقم (2) أن أكثر معززات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية، كانت (اختيار

أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية على وفق اعتبارات الكفاءة والقبول المجتمعي)، وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.153) وانحراف معياري (1.098) ونسبة مئوية (63.07%).

يتضح من تشكيل لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية أنه تم اختيار أعضاء اللجنة لاعتبارات فصائلية، فهي تضم معظم الفصائل الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى التدخل السياسي في عملها، أما فيما لو تم اختيار أعضاء اللجنة من شخصيات مستقلة تتمتع بالكفاءة والقبول المجتمعي، فإن إنجازها للمهام المنوطة

بها ستكون أكبر، فقد تشكلت اللجنة من ثمانية عشر شخصا يمثلون أربعة عشر تنظيمًا سياسيًا، بينما تم اختيار أربعة أشخاص فقط من المستقلين.

كما يتضح أن ثاني أكثر معززات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية، كانت (وقف خطابات الكراهية والتحريض بين الأطراف المتنازعة)، وبلغ المتوسط الحسابي لها (3.020) وانحراف معياري (1.138) ونسبة مئوية (60.40%).

نرى ما تشهده الساحة الفلسطينية من خطابات كراهية وتحريض من الأطراف المتنازعة، وخصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الذي سمح للأطراف المتنازعة بامتلاك وسائل إعلام تستغلها للتحريض ونشر الكراهية لدى أبناء المجتمع الفلسطيني، ففي هذه المرحلة يجب أن تتوقف جميع حملات نشر الكراهية والتحريض حتى تصفوا الأجواء بين جميع الأطراف، ليسهل ذلك عمل لجنة المصالحة المجتمعية في إنهاء الملفات المنوطة بها.

ثالثاً: معوقات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية:

جدول 3: معوقات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بصفته نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية من وجهة نظر القانونيين والسياسيين.

#	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	محدودية الإرادة السياسية الداعمة للمصالحة المجتمعية	4.627	0.747	92.53
2	كثرة عدد الضحايا	4.280	0.828	85.60
3	ضعف الرغبة لدى الأطراف في إتمام الصلح	4.320	0.965	86.40
4	قلة الإمكانيات المادية المتوفرة لتعويض الضحايا	4.380	0.910	87.60
5	عدم إقرار قانون خاص للمصالحة المجتمعية	4.353	0.828	87.07
6	ضعف مساندة المجتمع المدني ووجهاء العشائر	4.233	0.930	84.67
7	عدم التزام الأطراف باتفاق القاهرة 2011 مصدر لجنة المصالحة المجتمعية	4.060	1.025	81.20

82.13	1.056	4.107	العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة	8
84.00	1.099	4.200	طبيعة الروابط الاجتماعية في قطاع غزة	9
82.00	1.028	4.100	ضعف توثيق الانتهاكات الجسيمة إثر الاقتتال الداخلي في قطاع غزة 2007	10
85.32	0.559	4.266		الدرجة الكلية

يتضح من الجدول رقم (3) أعلاه، أن أكثر معوقات لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية، كانت (محدودية الإرادة السياسية الداعمة للمصالحة المجتمعية)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (4.627)، وانحراف معياري (0.747) ونسبة مئوية (92.53%).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى الظروف السياسية التي يمر بها الشعب الفلسطيني من حالة الانقسام السياسي بين أكبر حزبين سياسيين هما حركة فتح وحركة حماس، فقد أثر هذا الانقسام على عمل لجنة المصالحة المجتمعية، فنلاحظ أنه كلما كان هنالك تقدم في ملف المصالحة الوطنية كان هنالك تقدم في ملف المصالحة المجتمعية، وإنجازها لعدد من الملفات، وبالتالي هنالك إرادة سياسية لحركة فتح وحماس تربط لجنة المصالحة المجتمعية بإنهاء ملف الانقسام السياسي، ولكننا نرى أنه من الأجدر فصل هذا الملف كاملاً من خلال إسناده إلى شخصيات لا تنتمي لحركة فتح أو حماس، كأن تكون شخصيات مستقلة هي التي تتولى إدارة هذا الملف بالكامل.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عديد من الدراسات السابقة، والتي أكدت بأن العدالة الانتقالية لا يمكن أن تؤدي إلى السلام والمصالحة وحدها من دون إرادة سياسية حقيقية بأهمية الوصول إلى مصالحة؛ ويجب أن تكون هناك آليات أخرى في المكان، وتمثل الآليات الانتقالية خطوات نحو المصالحة، وليس تحقيقها (Mobekk، 2005)، ومثال ذلك لم تكن محاكم يوغوسلافيا السابقة كإحدى آليات العدالة الانتقالية كافية لنقل المجتمعات المختلفة إلى ما وراء النزاع (خاصة البوسنة)، كما يؤكد (Weinstein & Stover، 2004) أن قرارات الأمم المتحدة هي إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (المحكمة الجنائية الدولية) ليوغوسلافيا السابقة دون الإشارة إلى الحاجة إلى بناء مؤسسات للتعمير الاجتماعي في يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دمج تاريخ وطني مشترك؛ و إنشاء مؤسسات قانونية محلية تعزز التقيد الصارم بحماية حقوق الإنسان وتحترمه، و

المؤسسات الديمقراطية القادرة على ضمان الحقوق والحريات الفردية⁵¹، وهو ما يؤكد ضرورة أن يكون هنالك إرادة سياسية بآليات العدالة الانتقالية وأهميتها في تحقيق المصالحة الوطنية.

ووفقاً ل Borer (2004)، فقد أصبح الكثيرون محبطين من عملية الحقيقة والمصالحة، وبالرغم من كل ما ذكر آنفاً، فإن نتائج لجنة الحقيقة أو توصياتها ليست ملزمة قانونياً، وكان هناك، أيضاً، أولئك الذين استفادوا من العفو المقدم، ولكن فروا من جنوب إفريقيا قبل المشاركة في لجان الحقيقة، وآخرون لم يطلبوا العفو على الإطلاق، ففي أواخر التسعينيات، وعدت حكومة جنوب إفريقيا بمحاكمة أولئك الذين لم يطلبوا العفو، ولكن مع القضايا الأخرى ذات الصلة التي تواجه مجتمعا انتقاليا لم تتحقق مثل هذه الإجراءات⁵².

كما يتضح أن ثاني أكثر المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية، كانت (قلة الإمكانيات المادية المتوفرة لتعويض الضحايا)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لها (4.380) وبنحرف معياري (0.910) ونسبة مئوية (87.60%).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Olsen، 2010)، و ترتبط هذه النتيجة بضرورة إجراء محاكمات للمسؤولين عن الانتهاكات، كما تشير إلى أن مؤيدا رئيسيا آخر يقول عنه عديد من الخبراء أنه من دون نوع من العقاب والمحاكمات قد تتوطد ثقافة الإفلات من العقاب، وربما يقل احترام سيادة القانون، والاختبار الرئيسي للمحاكمات هو أنها باهظة الثمن، بما تمثله إجراءات المحاكمات والتحقيقات والإسكان في المحاكمات مكلفة للغاية، والتي لا تستطيع عديد من الدول الخارجة من الصراع ببساطة تحمل تكاليفها، فالخلاصة الرئيسية الأخرى هي أن التجارب قد تتسبب في مزيد من الانقسام في مجتمع مقسم بالفعل، خاصة إذا كان يعتقد أن أولئك الذين يجرون المحاكمات هم جزء من جانب للنزاع على جانب آخر، وآخر مثالين للمحاكمات الدولية في أروشا، وتنزانيا، ولاهاي، بهولندا، لمقاضاة مجرمي الحرب لكل من الإبادة الجماعية في رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة⁵³.

⁵¹ Stover, E., & Weinstein, H. M. *My Neighbor, My Enemy Justice and Community in the Aftermath of Mass Atrocity*. (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p.37.

⁵² Borer, T. A. (2004). *Reconciling South Africa or South Africans? Cautionary notes from the TRC*(African Studies Quarterly , 2004, vol 8 issue 1), p.28-29.

⁵³ Olsen, T. D., Payne, L. A., & Reiter, A. G. *Transitional Justice IN Balance: Comparing Processes, Weighing Efficacy*. (Washington D.C.: United States Institute of Peace, 2010), p. 56.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أنه لا توجد إمكانيات لدى الحكومة الفلسطينية لتكون قادرة من خلالها على تعويض جميع ضحايا الاقتتال الداخلي، وما يؤكد ذلك هو تلقي لجنة المصالحة المجتمعية للدعم من جهات خارجية لتمويل عمل لجنة المصالحة المجتمعية وتعويض الضحايا، وبالتالي سيبقى هذا الدعم مرهوناً بإرادة سياسية للجهات الداعمة، وبالتالي فإن لجنة المصالحة المجتمعية تفتقر إلى ميزانية مخصصة من موارد الحكومة الفلسطينية لإنجاز هذا الملف.

النتائج والاستنتاجات

توصل الباحث في دراسته إلى النتائج والاستنتاجات التالية:

- تعد المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بصفقتها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية أكبر من الآليات والمعززات التي تحفز اللجنة لقيامها بمهامها.
- غياب الإرادة السياسية ومحدوديتها وقلة الإمكانيات المادية المتوفرة لتعويض الضحايا - من أبرز المعوقات التي تواجه لجنة المصالحة المجتمعية بصفقتها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية.
- يعد تعويض الضحايا وضمان عدم تكرار الانتهاكات من أبرز آليات لجنة المصالحة المجتمعية بصفقتها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية.
- يعد اختيار أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية على وفق اعتبارات الكفاءة والقبول المجتمعي ووقف خطابات الكراهية والتحريض الإعلامي - أبرز معززات لجنة المصالحة المجتمعية بصفقتها نموذجاً للعدالة الانتقالية في تحقيق المصالحة الوطنية.
- يعد قانون المصالحة المجتمعية الذي أقره المجلس التشريعي في غزة غير دستوري لعدد من الاعتبارات، ويرسخ الانقسام القانوني والتشريعي.
- تستمد لجنة المصالحة المجتمعية شرعيتها من اتفاق الوفاق الوطني القاهرة 2011.
- يسهم إنجاز لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية بصفقتها نموذجاً للعدالة الانتقالية لمهامها المنوطة بها وفقاً لاتفاق القاهرة 2011 - في تحقيق المصالحة الوطنية.

- تختلف آليات العدالة الانتقالية في المجتمعات التي أخذت بها من مجتمع لآخر تبعاً لعدد من الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها تلك المجتمعات.

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث، فإنه يوصي بالآتي:

- ضرورة العمل على توفير مخصصات مالية من الموازنة العامة للحكومة الفلسطينية لتعويض الضحايا ودعم صندوق المصالحة المجتمعية وعدم الاكتفاء بالترعات والدعم الإقليمي.
- يجب إعادة تشكيل أعضاء لجنة المصالحة المجتمعية على وفق اعتبارات ذات علاقة بالكفاءة والقبول المجتمعي ومن شخصيات مستقلة، وعدم تشكيلها على وفق اعتبارات فصائلية.
- ضرورة وقف خطابات الكراهية والتحريض الإعلامي بين جميع الأطراف المتنازعة من خلال الرقابة على وسائل الإعلام لدى تلك الأطراف، لتهيئة الأجواء أمام عمل لجنة المصالحة المجتمعية وتمكينها من قيامها بعملها.
- ضرورة وجود دعم سياسي وحكومي لعمل لجنة المصالحة المجتمعية وفصلها عن جميع المشاحنات السياسية.
- ضرورة دعم المجتمع المدني ووجهاء العشائر لعمل لجنة المصالحة المجتمعية الفلسطينية.
- إقرار قانون خاص بالمصالحة المجتمعية وفق الأصول القانونية والدستورية، يعبر عن إرادة سياسية وليس إرادة فصائلية.

يرى الباحث أن لجنة المصالحة المجتمعية تلعب دوراً هاماً وأساسياً في تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإنه يجب على التنظيمات والفصائل السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمستقلون ولجان الإصلاح والشخصيات العامة كافة، تسهيل مهمة اللجنة، والعمل على توفير الدعم المادي والمعنوي لها، حتى تتمكن من تحقيق أهدافها كافة، والوصول إلى مصالحة وطنية شاملة في الأبعاد كافة، التي نسعى للوصول إليها، وعلى الفصائل السياسية كافة عدم التدخل في شؤون أعمال لجنة المصالحة المجتمعية حتى تتمكن من تأدية رسالتها بنزاهة وحيادية دون أي اعتبارات تنظيمية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. صبرينة، بو بكر، (2015) تطبيق العدالة الانتقالية بين المساءلة والمصالحة، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، الجزائر عدد 1، إصدار 2.
2. زيادة، رضوان، (2015) العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي، دمشق، مركز دمشق لدراسة حقوق الإنسان.
3. ماجد، عادل، (2013)، منظمة شاملة العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، عدد 192.
4. عبد اللوي، عبد الكريم، (2013)، تجربة العدالة الانتقالية في المغرب، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
5. أبو سميحة، عبد الناصر، (2012) العدالة الانتقالية ولجان المصالحة في ضوء التحول الديمقراطي دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية، *مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية*، القاهرة، عدد خاص.
6. بوضياف، محمد، (2008)، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
7. الخاقاني، محمد كريم، (2018)، برامج التعويضات في العدالة الانتقالية: جنوب أفريقيا نموذجاً، *مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل*، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، مجلد 1، عدد 4.
8. مجاهد، نور، (2016)، السياقات الاجتماعية السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وأثرها في بناء نموذج فلسطيني في العدالة الانتقالية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
9. فريحة، هشام، (2014)، جبر الضرر عن طريق التعويض وأولويات تدابير العدالة الانتقالية، *مجلة الحقيقة*، عدد 16، إصدار 43، الجزائر، 2014

10. الفرشيشي، وحيد، (2015)، دليل العدالة الانتقالية في ليبيا، تونس، المعهد العربي لحقوق الإنسان.
11. فاطمة، وناس، (2012)، المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Borer, T A. (2004). Reconciling South Africa or South Africans? Cautionary notes from the TRC, African Studies Quarterly, vol 8 issue 1.
2. Cobban, H. (2007), AMNESTY AFTER ATROCITY: Healing Nations after Genocide and War Crimes, Boulder, Paradigm Publishers.
3. Eduardo. A. (2003), Gamarra Cuban, National, Reconciliation, Miami University Park.
4. Jared bell, (2001), Understanding Transitional Justice and its tow major dilemmas, Journal of Interdisciplinary Conflict Science, vol 1, issue 2.
5. Linkute, L. (2012) . Is it Possible to Devise a Fair System of Lustration?(In E-International Relations.
6. Mobekk, E.(2005), Transitional Justice In Post-Conflict Societies. In A. Ebnother & P. Fluri (Eds.), Approaches to Reconciliation' in After Intervention: Public Security Management in Post-Conflict Societies - From Intervention to Sustainable Local Ownership.(Geneva: Geneva Centre for the Democratic Control of Armed.
7. Olsen, T. D., Payne, L. A., & Reiter, A. G. (2010), Transitional Justice IN Balance: Comparing Processes, Weighing Efficacy, Washington D.C, United States Institute of Peace.
8. Stone, D., Patton, B., & Sheen, S.(1999), Difficult Conversations: How to Discuss what Matters Most, New York: Penguin.
9. Stover, E., & Weinstein, H. M. (2004), My Neigbor, My Enemy Justice and Community in the Aftermath of Mass Atrocity, Cambridge: Cambridge University Press.
10. Stover, E., Megally, H., & Mufti, H, Bremer's, (2006), "Gordian Knot": Transitional Justice and the US occupation of Iraq. In N. Arriaza- Rhot & J. Mariezcurrena (Eds.), Transitional Justice in the Twenty- First Century, Cambridge, U.K.: Cambridge University Press.
11. United nations. (2010), United nations approach to transitional justice, New York.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1. سحر حويجة، العزل السياسي أشكاله أهميته لمرحلة الانتقال السياسي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.syrianlegalforum.net> بتاريخ 2018/10/9 شوهد في 2019/1/16
2. طارق النعيمي، العدالة الانتقالية وآلياتها الديمقراطية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني [/https://www.azzaman.com](https://www.azzaman.com) بتاريخ 2018/9/8 شوهد في 2019/1/17
3. عبد المحسن شعبان، العدالة الانتقالية والعدالة الانتقالية، على الموقع الإلكتروني [www://arabrenewal.info](http://www.arabrenewal.info) شوهد في 2018/12/20
4. العدالة الانتقالية - إحياء الذكرى، مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.arabsi- orgLindexphp شوهد في 2018/12/24
5. عمر عبد الرحمن، المرحلة الانتقالية في مصر، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://www.arabsfordemocracy.org> بتاريخ 2014/9/2 شوهد في 2019/1/15
6. غسان الشامي، خطوات المصالحة المجتمعية نحو تضييد جراحات الانقسام، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <http://felesteen.ps> بتاريخ 2017/9/18 ، شوهد في 2019/1/7
7. قانون العزل السياسي في ليبيا، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني [/https://www.aljazeera.net](https://www.aljazeera.net) شوهد في تاريخ 2019/1/13
8. محمد فودة، المصالحة المجتمعية أكثر ملف منجز على طاولة القاهرة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني <https://alresalah.ps/post> بتاريخ 2017/11/21، شوهد في 2019/1/3
9. الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية على الموقع الإلكتروني <https://www.ictj.org> شوهد في 2018/12/10
10. وكالة خبر الفلسطينية للصحافة، التشريعي يقر قانون المصالحة المجتمعية لعام 2018، تقرير منشور على الموقع الإلكتروني [/https://khbrpress.ps](https://khbrpress.ps) بتاريخ 2018/3/21، شوهد في 2019/1/10
11. اتفاق القاهرة 2011 ، منشور على الموقع الإلكتروني <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/04/22/526824.html>

رابعاً: القوانين

1. القانون الأساسي التونسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013
2. مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية اليمني سنة 2013
3. قانون مباشرة الحقوق السياسية المصري 2012
4. قانون العزل السياسي الليبي 2013
5. قانون المساءلة والعدالة العراقي 2008
6. قانون المصالحة المجتمعية الفلسطيني 2018

The Role of the Palestinian Community Reconciliation Committee as a Model for Transitional Justice in Achieving National Reconciliation

Issam Al- atrash

Department of Criminology and Law, Faculty of law, Istiqlal University-Palestine

Esam_al_atrash@yahoo.com

Abstract

The aim of this study was identifying the role of the Palestinian Community Reconciliation Committee as a model for transitional justice in achieving the national reconciliation. This study focused on achieving this goal through three axes: the obstacles encountering the Community Reconciliation Committee, the mechanisms of the Community Reconciliation Committee and support and enhancements of the Community Reconciliation Committee. The researcher used the analytical descriptive approach describing the phenomenon of the study in addition to conducting a field study to identify the role of the Community Reconciliation Committee in achieving the national reconciliation by designing a questionnaire and taking the responses of the lawyers and politicians in the West Bank and Gaza Strip.

The study concluded that the obstacles faced by the Community Reconciliation Committee were greater than the mechanisms or incentives that motivated them to carry out their tasks. The obstacles were represented by the lack of the political will and limited financial resources. The study also concluded that the compensation of victims and ensuring that violations are not repeated should be the basic mechanisms of the work of Community Reconciliation Committee. In addition, the selection of members of the Community Reconciliation Committee, which is based on the considerations of efficiency and community acceptance, should be regarded as one of the prominent enhancements.

The study concluded a set of recommendations, the most important of which is the need to provide financial allocations by the Palestinian government budget for the file of the Community Reconciliation Committee, compensation of victims and the need to restructure the members of the Community Reconciliation Committee on the considerations of competence and community acceptance rather than on the considerations of factions. The study also recommended the cessation of hate speech and media incitement.

Keywords: *Community Reconciliation Commission, National Reconciliation, Transitional Justice.*